وتذرعت الحكومة حينها بأنها انما قامت بذلك لدرء خطر الامراض، ولكي تكون المنفعة من استعمال تلك الارض اعم واشمل. وقد تضمنت شروط الامتياز تشكيل شركة لهذا الغرض يحمل اسهمها العثمانيون ولا يجوز انتقالها إلى غيرهم، فتشكلت الشركة السورية ـ العثمانية الزراعية المحدودة، وكان اكبر مالك اسهم فيها سليم علي سلام.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ووقوع فلسطين تحت الحكم البريطاني، «قام سليم سلام، بصفته مفوضاً عاماً للشركة، ببذل مساع حثيثة لدى الحكومة البريطانية لتثبيت الامتياز[٣٣]، وبمساعدة الامير فيصل بن الحسين، تمكن من تثبيت حقوقه، وحقوق شركائه في الامتياز.

وكانت منطقة الحولة مثار اهتمام الشركات الصهيونية، انطلاقاً من الاهتمام الصهيوني العام في السيطرة على المياه في فلسطين، حيث ان تلك المنطقة كانت نقطة تجمع المياه الغزيرة في البلاد، ويمكن اعتبارها المصدر الرئيسي. وانطلاقاً من ذلك، تمكنت المؤسسات الصهيونية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ من شراء مساحات واسعة من الارض من قبل بعض الاسر السورية التي كانت تملكها في تلك المنطقة، واقامت المستوطنات التي كان من اقدمها واهمها مستوطنة روش بينا على اراضي الجاعونة قرب جسر بنات يعقوب.

وكان من الدوافع الصهيونية الاخرى للاستيلاء على اراضي الحولة، الهاجس الأمني ومستقبل الدفاع عن الوطن القومي اليهودي، اذ لابد من الحصول على المرتفعات الاستراتيجية المتاخمة لسوريا، واقامة مستوطنات ذات مواصفات عسكرية خاصة فيها، أملاً في تطوير الواقع التحصيني في المنطقة حتى تتحول في المستقبل الى منطقة دفاع طبيعية. وفي هذا الاطار، ابرمت صفقة بيع الارض التي لم تتحقق كلها مع آل اليوسف، من دمشق، في ١٩٣٤/٣/١٦.

ولتحقيق الاطماع الصهيونية في الحولة، اخذت المؤسسات الصهيونية تسعى، على اكثر من صعيد، الى الحصول على امتياز الحولة، مرة مع سليم علي سلام مباشرة ومرة مع الحكومة البريطانية لتدخلها من أجل اقناع سلام بالتخلي عن المشروع، او لحملها على وضع العراقيل امام العمل في المشروع، على الاخص وان اصحابه لم يقوموا بمهمات التزامه ولم يكن همهم العمل فيه بقدر ما كان هم سليم سلام بيعه الى الحركة الصهيونية، الامر الذي تؤكده اتصالاته ومداولاته حول بيعه مع شركة ولبروك الصهيونية[٣٤]، ولكنه تمكن، اخيراً، من بيعه للجمعية الصهيونية بعد ان حصل على السعر الذي يريد، حيث اتفق مع الصهيونيين، على التنازل عن الامتياز باسم «الشركة السورية العثمانية الزراعية»، الى «شركة تحسين الاراضي الفلسطينية المحدودة» يوم ١٩٣٤/١٠/٣ مقابل ١٩٢ الف جنية استرليني[٣٥].

وفي محاولة لرفع تهمة الخيانة عنه وعن شركائه، تذرع سليم علي سلام، بانه اضطر إلى ذلك لأن مدة الامتياز أشرفت على الانتهاء، وان هناك خطراً جدياً من فقدان المشروع، بسبب وقوع الامتياز ضمن المساحة التي تشملها حقوق استعمال امتياز اخر هو شركة الكهرباء الفلسطينية، واكثر من ذلك، انه لم يعد في مقدور الشركة السورية العثمانية الزراعية، تغطية النفقات اللازمة للاستمرار في استصلاح الاراضي بسبب كثرة النفقات، وارتفاع معدلات الاجور الناجم عن الطلب المتزايد على العمل من قبل المؤسسات الاستثمارية اليهودية.

وقد غطت حكومة الانتداب هذه الادعاءات، في اطار دفاعها عن موقفها الذي ادانته تقارير خبرائها الذين أكدوا ان «الحولة يجب ان تعتبر وحدة لا تتجزأ في مشاريع التحسين، ولاجل تأمين